

تحليل صافي ربحية الاستثمارات الكلية باستعمال

((نموذج رياضي تركيبي))

بالتطبيق في مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ)

خلال المدة المالية ٢٠١٠ - ٢٠١٢

م.د. عماد غفوري عبود النجار

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

تستثمر المصارف التجارية أموالها على وفق ضوابط وتعليمات البنك المركزي في العراق بشكل عام ، كالماتجزة بالأوراق المالية الحكومية (على اختلاف آجالها) والمضمونة ١٠٠ % ، واقتناء الأسهم بوصفها موجودات يمكن بيعها عند ارتفاع أسعارها، فضلاً عن الاستفادة من عوائدها الدورية، وكذلك السندات، والقيام بمنح القروض والسلف علاوة على مساهمة المصارف التجارية بتأسيس الشركات أو المشاريع الاقتصادية الجديدة، واستقطاب رأس المال الأجنبي نظراً لما توفره هذه المصارف من فرص الاتصال بالأسواق المالية الخارجية التي تسمح لها بالترويج للمشاريع القائمة أو الجديدة في العراق واقتناع المستثمرين الأجانب بأهميتها و جدواها الاقتصادية بوصف أن العراق سوق اقتصادية واعدة.

وتتلخص مشكلة البحث في قصور الاهتمام بالأساليب الرياضية الحديثة في دراسة وتحليل صافي ربحية الاستثمارات الكلية، لهذا فقد جاء هذا البحث في استعمال(نموذج رياضي تركيبي) الذي يتكون من مؤشر رئيسي (موضوع البحث) هو صافي ربحية الاستثمارات الكلية، والذي تم تحليله إلى ثلاث مؤشرات فرعية هي : مؤشر مخاطر حقوق الملكية، ومؤشر مخاطر المديونية، ومؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية بطريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) وعلى أساس الثابت، والأساس المتغير بالتطبيق في مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) خلال المدة المالية ٢٠١٠ - ٢٠١٢ .

Abstract

The Iraqi trading banks invest his funnels according to the roles concentrate the trading in government financial devises warranted in 100 % and purchasing stock that consider as an assets may sold at any time, and Bands also gives loans and establishments corporations in national economy .

The problem of this article summarized as the shortage in mathematical model that used in studying & analysis this investments, according to this problem the objective of this article concern with using these models that relate to investment profitability in total which tear dawn in three indicators:-

Owners equity risk.

Debits risk.

Total assets risk.

That aggregate in lump sun by consequences replacement Method according stable base and moving base that applied on Gulf commercial bank for investment Period 2010 – 2012 .

المقدمة

تقوم المصارف العراقية بكثير من الأنشطة التي حددتها المادة (٢٧) من قانون المصارف العراقي رقم (٩٣) الصادر في أيلول ٢٠٠٤ ، والأعمال المصرفية الأخرى فضلاً عن ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي الصادر بالأمر رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته، فعلى سبيل المثال تشمل الاستثمارات الكلية المتاجرة بالأوراق المالية الحكومية لأجل مختلفه والتي تسمى (بشهادات الخزينة) المضمونة ١٠٠ % ، فضلاً عن الأوراق المالية (الأسهم، والسندات)، والقيام بمنح القروض والسلف المصرفية، المساهمة في تأسيس الشركات أو المشاريع الاقتصادية الجديدة، واستقطاب رأس المال الأجنبي نظراً لما توفره هذه المصارف من فرص الاتصال بالأسواق المالية الخارجية والتي تسمح لها بالترويج للمشاركة بالمشاريع العراقية القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة، واقناع المستثمرين الأجانب بأهميتها وجوداها الاقتصادية على بوصف العراق سوقاً اقتصادية واعدة.

لقد قسم البحث إلى خمسة محاور رئيسية، تناول المحور الأول منهجية البحث والدراسات السابقة ، والمحور الثاني خلفية نظرية عن الاستثمارات الكلية، والمحور الثالث إعداد وصياغة النموذج الرياضي التركيبي، والمحور الرابع تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على بيانات المصرف خلال مدة البحث على الأساس الثابت، والأساس المتغير، والمحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات، ثم قائمة بالمصادر والمراجع العلمية.

ونأمل أن نكون قد ساهمنا بإضافة نوعية إلى عملية البحث العلمي المحاسبي في العراق، ومن الله العون والتوفيق...

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث

تعتمد المصارف التجارية بشكل خاص في ممارسة أنشطتها الاقتصادية المختلفة على الأموال الفائضة لدى المواطنين، والشركات، ومؤسسات الدولة المختلفة، وغيرها.. التي تودعها في هذه المصارف والمتمثلة في الحسابات الجارية والودائع والتي تسمى اختصاراً (بالودائع المصرفية) ، بهدف تنمية هذه الودائع عن طريق استثمار جزء من هذه الأموال في أنشطة المصرف المختلفة، ولخدمة الاقتصاد الوطني في جوانبه المتعددة.

وتتلخص مشكلة البحث في قصور الاهتمام بالأساليب الرياضية الحديثة في دراسة وتحليل صافي ربحية الاستثمارات الكلية (موضوع البحث)، لهذا جاء هذا البحث لدراسة هذه المشكلة ومعالجتها أكاديمياً والتي ستفيد إدارة المصارف التجارية حتماً، والباحثين، والمهتمين بهذا الشأن.

ثانياً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول المصارف التجارية العراقية بوصفها إحدى المؤسسات المالية الوسيطة التي لها تأثير مهم في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، والمواطنين، وتشارك في تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها على مستوى الاقتصاد الكلي، وخلق موجودات جديدة أو تحسين القدرة الإنتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية المجتمع، ورغم التطورات العديدة في المصارف التجارية فإن إيداع الأموال الفائضة على شكل حسابات جارية وودائع لازال من أهم العمليات المصرفية على الإطلاق والتي لم تولَ اهتماماً مناسباً بدراساتها وتحليلها خاصة عندما توجه جزءاً منها نحو الاستثمارات الكلية من قبل الباحثين لهذا جاء هذا البحث ليغطي - تحليلاً ودراسة - مؤشر صافي ربحية الاستثمارات الكلية في مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) خلال المدة من ٢٠١٠ - ٢٠١٢ باستعمال أداة تحليلية حديثة تتمثل ((بنموذج رياضي تركيبي)) يتكون من ثلاثة مؤشرات نوعية فرعية هي:-
مؤشر مخاطر حقوق الملكية.
مؤشر مخاطر المديونية (مؤشر الرافعة المالية).
مؤشر ربحية الموجودات الكلية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دراسة صافي ربحية الاستثمارات الكلية وتحليلها في مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) خلال المدة المالية ٢٠١٠ - ٢٠١٢ باستعمال نموذج رياضي تركيبي تم إعداده واختباره من قبل الباحث، ويتكون من ثلاثة مؤشرات مالية نوعية مختارة يعنقد الباحث بتأثيرها على المؤشر الرئيسي (موضوع البحث)، وهو صافي ربحية الاستثمارات الكلية، وسوف يقوم بتطبيقه بطريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) على بيانات المصرف خلال مدة البحث.

رابعاً: فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على تحليل العلاقة بين المؤشرات المالية المكونة للنموذج الرياضي التركيبي وتأثيرها على صافي ربحية الاستثمارات الكلية، إذ سيكشف هذا النوع من التحليل عن جوانب الضعف والقوة للمؤشرات الفرعية الثلاثة فضلاً عن تأثيرها على المؤشر الرئيسي موضوع البحث (صافي ربحية الاستثمارات الكلية)، وسوف يوفر معلومات مفيدة وهامة لإدارة المصرف والباحثين والمهتمين بهذا الشأن.

خامساً: مجال البحث (مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) :

تأسس مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش ٧٠٠٢/، والمؤرخة في ٢٠/١٠/١٩٩٩ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل برأسمال قدره (٦٠٠) مليون دينار مدفوع بالكامل وبأشهر نشاطه الفعلي بتاريخ ١/٤/٢٠٠٠، وفتح الفرع الرئيسي أبوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص أ/١١٥/٣/٩ والمؤرخة في ٧/٢/٢٠٠٠ وفقاً لاحكام قانون البنك المركزي رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ الملغي ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة .

وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأس ماله عدة مرات الى ان وصل الى (١٢٥٠٠٠) مليون دينار عراقي بعد أن اكتملت الاجراءات القانونية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢ من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد ٢٨٨٢٩/ في ٢٤/١٢/٢٠١٢ .

ومن أهداف المصرف:

- (١) تعبئة الاموال الوطنية بصفة ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والاعمال المصرفية التجارية الاخرى وفق القوانين النافذة مشاركة منه في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاعمار للبلاد وفق اطار السياسة العامة للدولة بما يحقق أهداف المصرف في التطور والنمو.
- (٢) توسيع السوق النقدية وشبكة فروع المصارف لتغطية كافة محافظات العراق.
- (٣) تحقيق اعلى ارباح للمساهمين.
- (٤) تطوير وتأهيل وتنمية المهارات المصرفية للعاملين .
- (٥) المشاركة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاعمار والخبرات ودعم الاقتصاد الوطني .
- (٦) مشاركة في دعم السياسة النقدية في البنك المركزي النقدي.

سادساً : أساليب جمع المعلومات

الجانب النظري : تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والاجنبية التي ترتبط بموضوع البحث من كتب، ودوريات، ورسائل الماجستير وأأريح الدكتوراه بهدف تغطية الجانب النظري للبحث قدر الامكان.

الجانب التطبيقي : تم الاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية الصادرة عن مصرف الخليج التجاري(ش.م.خ) للمدة المالية من ٢٠١٠-٢٠١٢؛ لدراستها بهدف اختيار عناصر (النموذج الرياضي التركيبي) اللازمة لإعداد النموذج وتطبيقه على بيانات المصرف الفعلية للمدة المالية المذكورة .

سابعاً : الدراسات السابقة

دراسة بعنوان تحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع بالتطبيق في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال المدة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٩ للأستاذ المساعد الدكتور ابراهيم محمد علي الجزراوي .

المحور الثاني : خلفية نظرية عن الاستثمار

سنتناول في هذا المحور أهم الفقرات الرئيسية المتعلقة بالاستثمار من الجانب النظري وعلى النحو الآتي:

أولاً : الخلفية الاقتصادية للاستثمار

يستمد الاستثمار investment أصوله العلمية من علم الاقتصاد، لان مضمونه يشير الى تخصيص الكفوء للموارد المتاحة وتقييمها، كما ان له صلة بمفاهيم اقتصادية من أهمها الدخل income، والاستهلاك consumption، والادخار saving، والاقتراض Bordwing .

(مطر، ٢٠٠٦ : ١٥)

فمن وجهة نظر الاقتصاد يتمثل الاستثمار في استعمال جزء من الموارد المتاحة (المدخرات) لدى المجتمع ؛ لتكوين رأس المال سواء كان هذا التكوين للتوسع أم لإنشاء وحدات جديدة، التي يعاد استعمالها في العملية الانتاجية لانتاج سلع أخرى. (حمد، ٢٠٠٩ : ٤١).

ان عملية نقل الموارد المتاحة (المدخرات) لدى المجتمع الى المشروعات الاقتصادية لأغراض الاستثمار تقوم به المؤسسات المالية الوسيطة التي تتولى مهمة ايصال الفوائض النقدية الى من هم بحاجة اليها عن طريق عملية الاقتراض Landing، وان المؤسسات المالية الوسيطة عديدة في مقدمتها المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، وشركات التأمين، وغيرها. وينظر الى الاستثمار على وفق النظرية

الاقتصادية بوصفه يمثل نموذجاً اقتصادياً كنموذج السوق الذي يتكون من متغيرين هما : الطلب على الاستثمار، وعرض الاستثمار. (الحسيني، ٢٠١٠: ٥٤).
وعند تحليل الدخل الوطني نجد ان للاستثمار معنى محدداً يقصد به (الحصول على رؤوس أموال جديدة ، والتي يطلق عليها أحياناً بتكوين رأس المال الثابت أو التراكم الرأسمالي) .
ففي الجانب الاقتصادي هناك تعاريف عديدة للاستثمار اخترنا منها ما يأتي :
الاستثمار هو (توظيف موارد الثروة الحالية في سبيل التوصل الى تعظيم موارد الثروة المستقبلية).
(Bodie & Athers, 2008; 3).

وهناك تعريف آخر للاستثمار وهو (توجيه المدخرات نحو الاستخدامات المختلفة بحيث تؤدي الى اشباع الحاجات الاقتصادية وزيادة الرفاهية). (سبحانة ، ٢٠٠٦ : ٢٩).
كما عرف الاستثمار بأنه (عملية تدفق الموارد الى الانتاج الرأسمالي الجديد . أي العمل ، والمدخلات الاخرى المخصصة خلال نفس المدة لتشديد المصانع ، والمخازن، وسكك الحديد والأجزاء الرأسمالية الأخرى (baumol & Blinder, 2003; 300).
وعُرف الاستثمار كذلك على أنه (أي موجود ملموس او غير ملموس والذي من المحتمل أن يؤدي الى تحقيق عائد دوري أو يؤدي الى زيادة في القيمة) . (Winger & Frasca ، ١٩٩٥ : ١٠)
ويعرّف عريقات الاستثمار بأنه (الانفاق على السلع الرأسمالية بهدف الحصول على الربح او بعبارة اخرى يقصد بالاستثمار شراء مصانع وآلات جديدة ، وكل ما من شأنه أن يؤدي الى زيادة حقيقية في السلع والأدوات الانتاجية). (عريقات ، ١٩٩٤ : ٢٠٠)
ويعرف Shapiro الاستثمار بأنه (عبارة عن قيمة ذلك الجزء من الناتج القومي عن مدة معينة، والذي يأخذ شكل إنشاءات جديدة ومعدات إنتاجية معمرة جديدة، والتغير في المخزون) .

(Shapiro, 1974; 158)

مما تقدم نلاحظ أن خصائص الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية هي :
يمثل الاستثمار اضافة جديدة الى رأس المال (تكوين رأس المال الثابت ، أو تكوين التراكم الرأسمالي).
ينشأ الاستثمار من خلال توجيه المدخرات الى الانفاق الرأسمالي.
يتنوع الاستثمار بين الموجودات الحقيقية الملموسة مثل : تشييد وشراء المصانع، المباني، الآلات، المكنائ والمعدات...الى اخره وغير الملموسة مثل: دراسة السوق ، الاختراعات، حقوق الاستثمار ... الى اخره .

يهدف الاستثمار الى تحقيق عائد أو زيادة حقيقية في العملية الانتاجية.
يحقق الاستثمار اشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة الرفاهية.

ثانياً : مفهوم وتعريف الاستثمار

اتخذ مفهوم الاستثمار investment عدة اتجاهات اختلفت باختلاف وجهات النظر حول طبيعة الاستثمار والطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو الوحدة الاقتصادية الى رأسمالها وكيفية تنميته وتعظيمه.
الاستثمار في اللغة، مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، وأصله من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحملها الشجر وما ينتجه، ومنها أنواع المال. ويقال: ثمر (بفتح الميم)
الشجر ثموراً ، أي ظهر ثمره، وأثمر الشيء أي أتى نتيجته ، وثمرَ ماله (بضم الميم) أي كثر، ويقال: استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) أي استعمله في الإنتاج. (ابن منظور، ١٩٧٢: ١٢٦٠)
والاستثمار في الاصطلاح يغطي عدداً كبيراً من الأنشطة وغالباً ما يشير هذا المفهوم الى استثمار الاموال في شهادات الایداع، والأسهم ، والسندات ، كما قد يشير ايضاً الى الأوراق المالية التي تساعد

المستثمر في التحوط ضد تقلب اسعار الاوراق المالية مثل، الخيارات والعقود المستقبلية. هذا فضلا عن الاستثمار التقليدي في الموجودات الحقيقية الملموسة. (الحنوي وآخرون ، ٢٠٠٧ : ١٥) والمفهوم العام والشامل للاستثمار يقصد به (ارجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة ، ثم توجيه هذه الأموال الى الاستثمار وليس الاكتناز. (عبد الجواد ، والشديفات ٢٠٠٦ : ١٥) وقد عرف النجفي الاستثمارات (Investments) بأنها :

نوع من الائتمان يتم التعاقد عليه عادةً في السوق وعن طريق أدوات ائتمانية قابلة للتداول كشراء حوالة أو سند مسوق ، وغالباً ما يكون هذا النوع من الائتمان أطول أمداً من القرض. (النجفي، ١٩٨٢ : ٧٢)

أما الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية فيمكن تعريفه على أنه (حركة توظيف الأموال في الموجودات المختلفة التي تهدف من خلالها الوحدات الاقتصادية ، الى استخدام فائض السيولة النقدية لديها في شراء الاراضي والمباني أو انشائها وايداع الودائع النقدية لأجل في المؤسسات المالية ، وفي شراء الأسهم والسندات والحوالات والمساهمة في تأسيس المصارف والوحدات الاقتصادية. (صالح وآخرون ، ٢٠٠٩ : ٢)

كما عرف مطر الاستثمار كما يأتي:- (التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأصول المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات). (مطر ، ٢٠٠٩ : ٢٢)

أما الاستثمارات المالية فهي البدائل المتاحة أمام المنشآت للاستثمار بالأوراق المالية، سواء بشراء اسهم شركات أخرى، أو بشراء سندات قرض تصدرها شركات خاصة أو تصدرها الدولة. وتمثل هذه الاستثمارات أصولاً للمنشأة تظهر في الميزانية قد تكون أصولاً متداولة أو غير متداولة. (حنان ، والبلداوي ٢٠٠٩ ، ٢٠٥)

ويرى الفضل بأن الاستثمار يعني التضحية بقيمة مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أعلى غير مؤكدة في المستقبل. (الفضل، وعبد الرضا، ١٩٩٩ : ٣٢٩) ويعرف الاستثمار كذلك بأنه (توظيف الاموال التي يتوقع لها توليد أموال اضافية ويصاحب كل استثمار درجة معينة من المخاطر. (الصائغ وآخرون ٢٠٠٧ : ١٤٤) مما تقدم نلاحظ تعدد معاني كلمة الاستثمار فاستثمار الأعمال يقصد به استعمال النقود لشراء موجودات العمل الانتاجي لتعطي دخلاً يتناسب مع المخاطره. أما الاستثمار المالي فيعني الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم، والسندات) لكي تعطي أرباح للمستثمرين.

ويعرف المشرع العراقي الاستثمار كما جاء في المادة (١٣) من قانون الاستثمار العراقي لسنة ٢٠٠٦ بأنه (توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد). اما الاستثمار من الناحية المصرفية فيعرف بأنه (توظيف الاموال في أية موجودات لأجل قصيرة أم متوسطة أم طويلة يهدف تحقيق عائد). (سلام، ٢٠٠٤ : ٩٢) وعرف rose الاستثمار المالي بأنه (تشكيلة من الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف لتحقيق أهدافه التي تسعى اليها في السيولة، والربحية، والمسؤولية الاجتماعية). (rose ، ١٩٩٩ : ٣٠٧)

أي أن معظم المصارف التجارية تتخذ الاستثمار في الأوراق المالية بوصفه بديلاً عن النقدية المعطلة أي بدلاً من أن تحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة لمواجهة السيولة Liquidity، والتي لا يتولد عنها أي عائد تقوم باستثمار جزء من تلك النقدية في أوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها هدف الربحية. Profitability، وفي الوقت نفسه تستطيع تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة عندما يستلزم الأمر ذلك، وهذا يعني أن الاستثمار في الأوراق المالية يحقق هدف الربحية والسيولة في أن واحد إذا استعملت الأموال بحكمة. وما دام بحثنا يتعلق بالاستثمارات المالية لذا فمن الضروري أن نتوسع قليلاً بعرض بعض تعاريف الاستثمارات المالية المختارة وكما يأتي:-

الاستثمارات المالية هي توظيف أموال المصارف أو المؤسسات المالية في اقتناء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) فضلاً عن الأوراق المالية الأخرى لمختلف الأغراض، أما الاحتفاظ بها بوصفها موجودات أو المتاجرة بها بوسائل مختلفة. (Hirt & Block, 2003; 680)

في حين عرفت الاستثمارات المالية بوصفها تدفقات نقدية خارجة لأجل زيادة التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً. (Molaney, 2000; 28)

ثالثاً: أهمية الاستثمارات

يرى شموط ، وكنجو أن أهمية الاستثمارات تبرز في المساهمات الآتية:-
مساهمة الاستثمارات في زيادة الدخل الوطني، وزيادة الثروة الوطنية، وذلك لأن الاستثمارات تمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

مساهمة الاستثمارات في إحداث التطورات التكنولوجية من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع ، والتي تعد إضافة إلى رفع سوية المواطنين الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها وتبرز أهمية التكنولوجيا بتخفيض التكلفة وتقديم الخدمات والمنتجات المتطورة

مساهمة الاستثمارات في مكافحة البطالة من خلال استعمال العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة المواطنين ومستقبلهم، فالعمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع أن يعيش به من ناحية، وأن ينفق على التعليم والثقافة من ناحية أخرى، وهذه – بدورها- تشكل الاحتياجات العليا للمواطنين وتساهم في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

مساهمة الاستثمارات في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب مع إقامة بناء أو إنشاء مجمعات سكنية أو إقامة جسور وحدائق .. الى اخره ، وهذه الأمثلة تدل على مساهمة مثل هذه المشاريع في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع والمجتمع.

مساهمة الاستثمارات في توفير العملة الأجنبية التي كان سيتم إخراجها من البلد فيما لم يتم إنتاج سلع وتقديم الخدمات المحلية. وهذا يساهم في دعم ميزان المدفوعات ولاسيما إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع ذات نوعية جديدة و جودة عالية، لغرض تصديرها إلى الأسواق الخارجية. والجدير بالذكر هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزناً جيداً على الصعيد الدولي.

مساهمة الاستثمارات في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا الأمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، وتنتهي التبعية لمجتمع آخر، وتحد أيضاً من خروج العملة الأجنبية، كما تساهم الاستثمارات في استخدام الموارد المحلية المتاحة، المواد الخام، والموارد الطبيعية الأخرى.

مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدول من خلال تسديد ما يترتب على المشاريع الاستثمارية من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة (الدولة) بإعادة تخصيصها وصرفها على وفق مقتضيات المصلحة العامة.

مساهمة الاستثمارات في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء مشروعات أو تطويرها والتي تحقق أهداف هذه السياسة.

مساهمة الاستثمارات في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمارات في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين. (شموط، وكنجو : ٢٠٠٨ : ١٠ - ١٥)

رابعاً: أهداف الاستثمارات

بداية نود أن نوضح أن الغاية من الاستثمارات تقتضي أولاً التمييز بين الاستثمارات العامة التي تقوم بها الحكومة، والاستثمارات الخاصة التي يقوم بها الأفراد والمستثمرون في القطاع الخاص، لهذا سنتناول أهداف الاستثمارات في كلا النوعين على النحو الآتي:-

أهداف الاستثمارات العامة (في القطاع العام) وتتلخص بالأهداف الآتية:-

تقديم خدمات معينة للمواطنين.
تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، على سبيل المثال تنمية قطاع المؤسسات المالية (قطاع المصارف وشركات التأمين) .
مكافحة البطالة .

محاربة الفقر ، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين.

تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أهداف الاستثمارات الخاصة (في القطاع الخاص) وتتلخص بالأهداف الآتية:-

الحفاظة على رأس المال المستثمر، وتنميته .

تحقيق أقصى عائد ممكن.

تعظيم القيمة السوقية للأسهم.

تحقيق السيولة.

والملاحظ أنه حتى تتحقق الاستثمارات لا بد من دراسة العوامل المحيطة ببيئة الاستثمارات الخارجية والداخلية، وهنا لا بد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل باختصار وعلى النحو الآتي:-

الاستقرار السياسي ، الاستقرار الاقتصادي، معدل أسعار الفائدة، الدخل الوطني، معدلات التضخم، توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي. (آل شبيب، ٢٠٠٩ : ٢٦ - ٣١)

خامساً : أنواع الاستثمارات المالية

تتباين انواع الاستثمارات المالية في المصارف التجارية من حيث الجهات المصدرة للاوراق المالية ، والعوائد المتوقعة منها، ويمكن التعرف على الاستثمارات المالية التي توظفها المصارف التجارية كما يأتي :-

١- الأوراق المالية الحكومية Covermental Securities

الأوراق المالية الحكومية تصدرها وزارة المالية او وزارة الخزانة للاقتراض من المواطنين أو الجهاز المصرفي التجاري لغرض تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة وتقسم على ثلاث أنواع هي:- (السيد علي، ٢٠٠٤ : ١١٠-١١١)

أوراق مالية قصيرة الاجل ، وتسمى بأذونات الخزينة Treasury Bill ولا تزيد مدة استحقاقها عن سنة واحدة ، وهي قابلة للتسويق ، ولا تحمل سعر فائدة محدد، وانما تباع بخصم على القيمة الاسمية.

اوراق مالية متوسطة الاجل وتسمى بشهادات الخزينة Treasury Notes وتتراوح مدة استحقاقها من سنة الى عشر سنوات وتدفع عليها فوائد سنوية أو نصف سنوية وقابلة للتسويق أو التداول .

أوراق مالية طويلة الأجل وتسمى بسندات الخزينة Treasury Bonds وتزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات وتحمل سعر فائدة أعلى من الاوراق المالية المتوسطة الأجل ، وهي كذلك قابلة للتسويق وفائدتها تكون أقل من فئات أذونات الخزينة أو شهادات الخزينة.

وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بميزة انعدام مخاطر الائتمان أو عدم الدفع، كما تتحاز بمساهمتها في تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة للدولة.

ويرى (Mayer) أن الأوراق المالية الحكومية توفر جملة منافع قد لا تتوفر في أنواع أخرى من الموجودات المالية أهمها:- (Mayer, 1984; 8) التزام الدولة بالوفاء بقيمتها كاملة، فهي مضمونة من قبل جهة إصدارها. قابليتها على التحول بسرعة وبدون تكلفة إلى نقد سائل. استعمالها كضمان للاقتراض من البنك المركزي، وكذلك للوفاء بجزء من متطلبات الاحتياجات النقدية. أنها ذات مردود عالٍ نسبياً.

٢- الاسهم stocks

تُعد الأسهم من الاوراق المالية المتداولة في السوق، وتُعد اساساً لاستثمارات المصارف التجارية لما تحمله من ميزة رئيسية في تحقيق عوائد أفضل من الاستثمارات الاخرى (التميمي، ٢٠١٠: ٢٩)، وتمثل شهادات ملكية ذات أرباح سنوية فضلاً عن الأرباح الرأسمالية التي تحققها من خلال التغيرات الحاصلة في أسعارها السوقية وليس لها اجل استحقاق ، ويعرف السهم بأنه (صك يمثل حصة في رأس المال وحدة اقتصادية مساهمة (قاسم، ٢٠٠٧: ١٢٦). ويخول صاحبه الحق في نسبة من التوزيعات النقدية، واية توزيعات اخرى تنقرر الى المساهمين . (حنفي، ٢٠٠٧: ٢٥)

٣- القروض والسلف المصرفية Bank Leans and Advances

تقوم المصارف التجارية بتلقي ودائع الزبائن المتمثلة في الحسابات الجارية والودائع بهدف الحصول على الفوائد أو بدونها ثم اقراضها لاصحاب المشروعات التجارية والصناعية ومؤسسات الدولة والتجار ... الى اخره ، مقابل الحصول على فائدة أعلى من استثمار أموال الزبائن سواء كانوا مودعين أو من اصحاب المشروعات . وتحقق في الوقت نفسه مصلحة المصرف التجارية ، فعملية الاقتراض والاقراض هي أساس النشاط المصرفي ، وهذا الاسلوب من الاستثمار يتسم باهمية كبيرة اذ يعود على المصارف التجارية بعوائد مجزية ومضمونة في أغلب الأحيان . ويمكن تعريف القرض على انه (مبلغ من المال من طرف المقرض (الدائن) الى طرف المقترض (المدين) لمدة زمنية معينة بأنه يدفع المقترض فائدة مقابل اقراضه ، كما قد يكون القرض مضمون أو غير مضمون ، ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق اما دفعه واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات محددة بتاريخ الاستحقاق.

(جمال وآخرون، ٢٠٠٥: ١٥)

أما السلف ، فتعرف بأنها (مبلغ نقدي يعطى عادة مرة واحدة للزبون أو المشروع بضمان حسابه لدى المصرف اذ يتم دفعه على اقساط من هذا الحساب لصالح المصرف، وفي بعض الحالات يعطى هذا المبلغ بصفه مستديمة كما هو الحال بالنسبة للوحدات الحكومية وبدون ضمان أغلب الأحيان). (ابو زيد، ١٩٩٤: ٤٧).

٤- الودائع المصرفية المتداولة بين المصارف Bank Deposits

ويقصد بها ودائع مصرف لدى مصارف اخرى (الحسابات المتداولة بين المصارف) وتعد ادوات دين على المصارف الاخرى، اذ تحتاج المصارف الى الاحتفاظ بأموالها بشكل يساعدها على الوفاء بالتزاماتها (ذات الأجل القصير)، لذلك تفضل ان تكون نسبة من هذه الأموال في شكل ودائع مصرفية، مما يحقق لها عائدا مناسباً مع مستوى منخفض من المخاطر. وبهذا يمكن تعريف الوديعه المصرفية بأنها : (عبارة عن مبالغ نقدية يودعها أحد الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين لدى المصرف، وهي واجبة الدفع عند الطلب أو بعد الإنذار أو في تاريخ استحقاق معين لقاء فائدة معينة أو بدونها وحسب الاتفاق). (دليل المعاملات المصرفية، ١٩٨٤: ٣٥)

المحور الثالث : اعداد وصياغة النموذج الرياضي التركيبي

يتكون النموذج الرياضي التركيبي من أربعة مؤشرات مالية كمية تم اختيارها من قبل الباحث بعد دراسة التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) للمدة المالية من ٢٠١٠-٢٠١٢، وهذه المؤشرات هي:

صافي الربح بعد الضريبة.

الاستثمارات الكلية.

حقوق الملكية.

الموجودات الكلية.

وبالرجوع الى (التقارير السنوية) الخاصة بمصرف الخليج التجاري خلال المدة المالية من ٢٠١٠-٢٠١٢ تم اعداد الكشف رقم (١) المرفق.

كشف رقم (١)

مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ)

كشف بالمؤشرات المالية الكمية وانحرافات وتطورها السنوية خلال المدة من ٢٠١٠-٢٠١٢ المالية
ملاحظة : المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار.

التسلسل	المؤشرات المالية الكمية	المدة المالية			الانحرافات المطلقة للمؤشرات المالية الكمية			تطور المؤشرات المالية الكمية السنوية		
		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢ - ٣	٢ - ٤	٣ - ٤	١٠٠ × ٢ : ٣	١٠٠ × ٢ : ٤	١٠٠ × ٣ : ٤
١	صافي الربح بعد الضريبة.	٦١٦١٧	١١٦٣٢	٣٠٨٥٦	(٤٩٩٨٥)	(٣٠٧٦١)	١٩٢٢٤	%١٨.٨	%٥٠.١	%٢٦.٥
٢	الاستثمارات الكلية.	١١٠١٦٣	١٢٩٦٠	١٧٩٤٥	١٩٤٤٢	(٩٢٢١٨)	(١١١٦٦٠)	%١١٧.٩	%١٦	%١٣.٨
٣	حقوق الملكية.	٦٣٥٠٢	١١٨١٨	١٤٩٠٨٨	٥٤٦٨٢	٨٥٥٨٦	٣٠٩٠٤	%١٨٦	%٢٣٤.٧	%١٢٦.١
٤	الموجودات الكلية.	٢٧٢٠٣٢	٣٥٤٠٤	٤٢٤٧٦٦	٨٢٠١٤	١٥٢٧٣٤	٧٠٧٢٠	%١٣٠.١١	%١٥٦.١	%١١٩.٩

المصدر : من اعداد الباحث استناداً الى التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) للمدة من ٢٠١٠-٢٠١٢ المالية.

ونترك التعليق على الكشف رقم (١) الان لضيق مجال البحث والتزامنا بعدد صفحات النشر المحددة سلفاً، على أن نستعين به عند تطبيق النموذج الرياضي التركيبي.
ولغرض صياغة (النموذج الرياضي التركيبي) الذي يتكون من مؤشر رئيس هو صافي ربحية الاستثمارات الكلية فضلاً عن المؤشرات المالية النوعية المنقرعة عنه بعد ربط المؤشرات الكمية الواردة في الكشف رقم (١) مع بعضها البعض بدلالة ومعنى، بهدف الوصول الى المؤشرات المالية النوعية التي تكون (النموذج الرياضي التركيبي) وذلك على النحو الآتي:
ربط صافي الربح بعد الضريبة بالاستثمارات الكلية، بهدف اعداد المؤشر الرئيسي (موضوع البحث) وهو مؤشر صافي ربحية الاستثمارات الكلية، الذي يتكون بسط هذا المؤشر من صافي الربح بعد الضريبة، ومقامه من الاستثمارات الكلية.

صافي الربح بعد الضريبة

$$\text{صافي ربحية الاستثمارات الكلية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الاستثمارات الكلية}}$$

ويقىس لنا هذا المؤشر كفاءة المصرف في توظيف بعض موارده المالية المستخدمة في المجالات الاستثمارية (استثمارات مالية طويلة الأجل - قطاع خاص، واستثمارات مالية قصيرة الأجل - قطاع

حكومي، واستثمارات مالية قصيرة الأجل – قطاع مالي، استثمارات مالية قصيرة الأجل – مشاركات الافراد) لتحقيق الربح، ويساعد هذا المؤشر المستثمرين في معرفة كيفية استخدام الموارد المالية في المصارف التجارية بشكل كفوء.

(Williams & others. ٢٠٠٢: ٦١٢)

ان ارتفاع المؤشر يشير الى انه مؤشر ايجابي في تحقيق صافي الربح من توظيف بعض موارد المصرف المالية في الاستثمارات الكلية، اما انخفاض المؤشر فيشير الى أنه مؤشر سلبي لانخفاض الربح الصافي من توظيف بعض موارد المصرف في الاستثمارات الكلية.

٢- ربط حقوق الملكية أو (حقوق المساهمين) بالاستثمارات الكلية، بهدف اعداد مؤشر مخاطر حقوق الملكية، ويتكون بسط هذا المؤشر من حقوق الملكية (رأس المال، والاحتياطيات بأنواعها، والمخصصات، والأرباح المحتجزة) . اما مقام المؤشر فيتكون من الاستثمارات الكلية.

حقوق الملكية

مؤشر مخاطر حقوق الملكية =

الاستثمارات الكلية

ويقىس لنا هذا المؤشر قدرة المصرف على استعمال امواله في مواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن الاستثمارات الكلية دون المساس بأموال المودعين (التمثلة بالحسابات الجارية والودائع)، وتكمن الخطورة في انخفاض قيمة هذا المؤشر.

ويرى العلق بأن هذا المؤشر يقيس (هامش الأمان) في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية

للاستثمارات الكلية ومن ثم قدرة المصرف على مواجهة أي نوع من أنواع الخسائر التي يواجهها

المصرف في استثماراته من خلال حقوق الملكية (العلق، ٢٠٠١: ١٤٨).

٣- ربط الموجودات الكلية بحقوق الملكية أو (حقوق المساهمين)، بهدف اعداد مؤشر مخاطر المديونية، (مؤشر الرافعة المالية) ويتكون بسط هذا المؤشر من الموجودات الكلية، ومقام هذا المؤشر من حقوق الملكية.

الموجودات الكلية

مؤشر مخاطر المديونية =

حقوق الملكية

ويقىس لنا هذا المؤشر مقدار (الديون) الموجودات الكلية الى حقوق الملكية ، أي كم مره تشكل الموجودات الكلية من حقوق الملكية (بمعنى عدد مرات الرفع) لهذا جاءت تسمية هذا المؤشر بالرافعة المالية، وهذا المؤشر يوضح لنا قدرة القرارات المالية التي تتخذها ادارة المصرف بشأن استعمال القروض في هيكلها المالي وبما يؤدي الى تعظيم العائد، ولكن مع هذا فان المغالاة في الرفع قد تعرض المصرف الى المخاطر المالية مما يجعل المصرف غير قادر على تلبية مطلوباته المتعلقة بدفع الفوائد وسداد الاقساط ... الى اخره (حنفي، ابو قحف، ٢٠٠٤: ٢٦١).

٤- ربط صافي الربح بعد الضريبة بالموجودات الكلية، بهدف اعداد مؤشر ربحية الموجودات الكلية، والذي يتكون بسط هذا المؤشر من صافي الربح بعد الضريبة، ومقامه من الموجودات الكلية.

صافي الربح بعد الضريبة

الموجودات الكلية

مؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية =

ويقيس لنا هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح صافية من تشغيل (توظيف) موجودات المصرف الكلية (١٥ : ٢٠٠٦، Beccalli). ان مقام هذا المؤشر (الموجودات الكلية) يعد اساس تحقيق دخل عائد العمليات التشغيلية في المصرف ، اذ يتناسب اجمالي العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض، والاستثمارات المصرفية الأخرى، ويعبر عن صافي العائد لمدة زمنية معينة (سنة واحدة) وذلك لاستغلال المصرف ماله من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها. (١١ : ٢٠٠٥، kobeissi)، (١٤ : ٢٠٠٥، Reaz).

واستناداً الى ما تقدم يمكن صياغة النموذج الرياضي التركيبي على النحو الاتي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} \times \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاستثمارات الكلية}} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الاستثمارات الكلية}}$$

ونلاحظ من (النموذج الرياضي التركيبي) اعلاه انه يتكون من مؤشر رئيس هو صافي ربحية الاستثمارات الكلية (موضوع البحث) والذي تتكون نتيجته من حاصل ضرب ثلاثة مؤشرات فرعية هي (أ × ب × ج) بحيث يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة الاستثمارات الكلية في تحقيق صافي العائد (صافي الربح) لصالح المصرف . والمؤشرات المالية الفرعية الثلاثة التي تؤثر على نتيجة هذا المؤشر كما يأتي: مؤثر مخاطر حقوق الملكية. مؤثر مخاطر المديونية (مؤشر الرافعة المالية). مؤثر ربحية الموجودات الكلية.

المحور الرابع : تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على بيانات المصرف (موضوع الدراسة)

سوف نقوم في هذا المحور بتطبيق النموذج الرياضي التركيبي على الأساس الثابت، وعلى الأساس المتغير خلال مدة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

أولاً- تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على الاساس الثابت خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١١
نفرض أن قيمة مؤشر صافي ربحية الاستثمارات المالية الكلية بعد الضريبة (موضوع البحث) في سنة الاساس ٢٠١٠ (س) فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي كما يأتي:-

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} \times \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاستثمارات الكلية}} = \text{المؤشر في سنة الاساس ٢٠١٠}$$

وبالرجوع الى بيانات الكشف رقم (١) يكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي كما يأتي:-

$$\begin{array}{r} 61617 \\ \times 272.32 \\ \hline \end{array} \times \begin{array}{r} 272.32 \\ \times 635.2 \\ \hline \end{array} \times \begin{array}{r} 635.2 \\ \times 11.163 \\ \hline \end{array} = \text{س}$$

$$\therefore \text{س} = 0.5764 \times 4.2838 \times 0.2265$$

نفرض أن قيمة مؤشر صافي ربحية الاستثمارات الكلية بعد الضريبة (موضوع الدراسة) في السنة الجارية ٢٠١١ هي (ص) فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي كما يأتي:

$$\begin{array}{r} 11632 \\ \times 354.46 \\ \hline \end{array} \times \begin{array}{r} 354.46 \\ \times 118184 \\ \hline \end{array} \times \begin{array}{r} 118184 \\ \times 1296.5 \\ \hline \end{array} = \text{ص}$$

$$\therefore \text{س} = 0.9118 \times 2.9957 \times 0.328$$

ولغرض اجراء المقارنة للسنتين ٢٠١١، ٢٠١٠ فقد تم اعداد الكشف رقم (٢) المرفق من المعادلتين السابقتين، معادلة السنة الجارية ٢٠١١، ومعادلة سنة الأساس ٢٠١٠ وكما يأتي:

الكشف رقم (٢)

مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) كشف بالمؤشرات المالية النوعية المقارن على الأساس الثابت خلال السنتين ٢٠١١، ٢٠١٠ المالية.

ت	المؤشرات المالية النوعية المختارة (المتغيرات)	سنة الأساس ٢٠١٠	السنة الجارية ٢٠١١	الانحرافات
		(س)	(ص)	(ص-س)
١	مؤشر مخاطر حقوق الملكية (أ)	٠.٥٧٦٤	٠.٩١١٨	٠.٣٣٥٤
٢	مؤشر مخاطر المديونية (ب)	٤.٢٨٣٨	٢.٩٩٥٧	(١.٢٨٨١)
٣	مؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية (ج)	٠.٢٢٦٥	٠.٠٣٢٨	(٠.١٩٣٧)
٤	مؤشر صافي ربحية الاستثمارات الكلية (أ × ب × ج)	٠.٥٥٩٢٦٩٧٩٥٤٨	٠.٠٨٩٥٩٢٥١٩٧٢	(٠.٤٦٩٦٧٧٢٧٥٧٦)

باستخدام طريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل)(*)١ نحصل على قيم الانحرافات الجزئية للمتغيرات الثلاثة وعلى النحو الاتي:

(*) راجع المصادر الآتية:-

- 1-Bednarski, Lech : Wielkie Organizacje Gospodarcze, (Analiza Ekonomiczna), panstwowe wydawnictwo Ekonomiczne, Warszawa, 1999.
- 2- Wasniewski, Tadeusz: Metody Analizy Finansowej W Przedsiębiorstwie, Panstwowe W Wydawnictwo Ekonomiczne, Warszawa, 1999.
- 3-Kasprzak, Tedeusz : Analize Działalności Systemów Ekonomicznych, Panstwowe, Warszawa, 1999.

$$\begin{aligned} \text{ح أ} &= \text{أ} \times \text{ب} \times \text{ج} \times \text{س} - \text{أ} \times \text{ب} \times \text{س} \times \text{ج} \times \text{س} \\ \text{ح أ} &= 0.9118 \times 4.2838 \times 0.2265 - 0.2265 \times 4.2838 \times 0.5764 \times 0.2265 \\ \text{ح أ} &= 0.884701942226 - 0.50926979548 \\ \text{ح أ} &= 0.32543214678 \end{aligned}$$

من الكشف أعلاه يلاحظ ان انحراف مؤشر مخاطر حقوق الملكية (ح أ) كان بالموجب وبمقدار ٠.٣٢٥٤٣٢١٤٦٧٨ في السنة الجارية ٢٠١١ مقارنة لسنة الأساس ٢٠١٠، وهذا يعني ان قدرة المصرف في استعمال جزء من أمواله كانت جيدة في مواجهة الخسائر المحتملة والناجمة عن الاستثمارات الكلية، أو بعبارة اخرى كانت حقوق الملكية تشكل ٥٧.٦% من الاستثمارات الكلية عام ٢٠١٠، ارتفعت الى ٩١.١% عام ٢٠١١ أي ان كل دينار مستثمر في الاستثمارات الكلية كان يقابله تقريباً دينار واحد من حقوق الملكية وهي نسبة ضمان جيدة جداً.

اما انحراف مؤشر مخاطر المديونية وفق المعادلة الخاصة بطريقة الاستبدال المتتالي

$$\begin{aligned} \text{ح ب} &= \text{أ} \times \text{ب} \times \text{ص} \times \text{ج} \times \text{س} - \text{أ} \times \text{ب} \times \text{س} \times \text{ج} \times \text{س} \\ \text{ح ب} &= 0.9118 \times 2.9957 \times 0.2265 - 0.2265 \times 4.2838 \times 0.9118 \\ \text{ح ب} &= 0.61868005239 - 0.884701942226 \end{aligned}$$

$$\text{ح ب} = (0.26602188987)$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف مخاطر المديونية (ح ب) كان بالسالب ،وبمقدار (٠.٢٦٦٠٢١٨٨٩٨٧) في السنة الجارية ٢٠١١ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٠، وهذا يعني ان قدرة المصرف في استعمال الموجودات الكلية لازالت جيدة رغم انخفاضها.

اذ كان مؤشر مخاطر المديونية ٤.٢٨٣٨ في سنة الأساس ٢٠١٠ وهي تقريباً اكثر من أربعة اضعاف حقوق الملكية ، انخفض الى ٢.٩٩٥٧ عام ٢٠١١ أي الى ثلاثة أضعاف تقريباً من حقوق الملكية

(لاحظ الكشف رقم (٢) لطفاً).

اما المتغير الثالث المتمثل في انحراف صافي ربحية الموجودات الكلية فتكون معادلته

$$\begin{aligned} \text{ح ج} &= \text{أ} \times \text{ب} \times \text{ص} \times \text{ج} \times \text{س} - \text{أ} \times \text{ب} \times \text{ص} \times \text{ج} \times \text{س} \\ \text{ح ج} &= 0.9118 \times 2.9957 \times 0.328 \times 0.9118 - 0.2265 \times 2.9957 \times 0.9118 \\ \text{ح ج} &= 0.8959251972 - 0.61868005239 \\ \text{ح ج} &= (0.52908753267) \end{aligned}$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف ربحية الموجودات الكلية كان بالسالب وبمقدار (٠.٥٢٩٠٨٧٥٣٢٦٧) في السنة الجارية ٢٠١١ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٠، وهذا يعني أن قدرة المصرف على تحقيق الارباح الصافية من تشغيل موجوداته الكلية كانت ضعيفة ،اذ انخفض مؤشر صافي ربحية الموجودات في السنة الجارية عن السنة الأساس (لاحظ الكشف رقم (٢)).

وبهذا يكون

$$\begin{aligned} \text{الانحراف الكلي} &= \text{ح أ} + \text{ح ب} + \text{ح ج} \\ &= 0.32543214678 + (0.26602188987) + (0.52908753267) \\ &= (0.46967727076) \end{aligned}$$

مما تقدم نلاحظ أعلاه تفاعل المؤشرات المالية الفرعية الثلاثة، (مؤشر مخاطر حقوق الملكية، ومؤشر مخاطر المديونية (مؤشر الرفع المالي)، ومؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية) مجتمعة قد أثرت على ربحية الاستثمارات الكلية ليس لصالح المصرف بسبب انخفاض في الارباح الصافية في الاستثمارات الكلية بمقدار ٤٦.٩% في السنة الجارية ٢٠١١ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٠.

ثانيا - تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على الأساس المتغير خلال المدة المالية ٢٠١١-٢٠١٢
نفرض ان قيمة مؤشر صافي ربحية الاستثمارات الكلية بعد الضريبة (موضوع البحث) في سنة الأساس ٢٠١١ هو (س) فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي كما يأتي:-

$$\text{سنة الأساس ٢٠١١} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاستثمارات الكلية}} \times \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}}$$

وبالرجوع الى بيانات الكشف رقم (١) يكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي كما يأتي:-

$$(س) = \frac{١١٨١٨٤}{١٢٩٦٠٥} \times \frac{٣٥٤٠٤٦}{١١٨١٨٤} \times \frac{١١٦٣٢}{٣٥٤٠٤٦}$$

$$\therefore س = ٠.٩١١٨ \times ٢.٩٩٥٧ \times ٠.٣٢٨$$

نفرض أن قيمة مؤشر صافي ربحية الاستثمارات الكلية بعد الضريبة (موضوع البحث) في السنة الجارية ٢٠١٢ هو (ص) فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي كما يأتي:-

$$\text{السنة الجارية ٢٠١٢} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاستثمارات الكلية}} \times \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}}$$

وبالرجوع الى بيانات الكشف رقم (١) يكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي كما يأتي:-

$$(ص) = \frac{١٤٩٠٨٨}{١٧٩٤٥} \times \frac{٤٢٤٧٦٦}{١٤٩٠٨٨} \times \frac{٣٠٨٥٦}{٤٢٤٧٦٦}$$

$$\therefore (ص) = ٨.٣٠٨٠ \times ٢.٨٤٩٠ \times ٠.٧٢٦$$

ولغرض اجراء المقارنة للسنتين ٢٠١١ ، ٢٠١٢ فقد تم اعداد الكشف رقم (٣) المرفق من المعادلتين السابقتين ، معادلة السنة الجارية ٢٠١٢، ومعادلة سنة الأساس ٢٠١١ وكما يأتي:-

الكشف رقم (٣)

مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) كشف بالمؤشرات المالية الفرعية المقارن على الأساس المتغير خلال السنتين

٢٠١٢، ٢٠١١

ت	المؤشرات المالية النوعية المختارة (المتغيرات)	سنة الأساس ٢٠١١ (س)	السنة الجارية ٢٠١٢ (ص)	الانحرافات (ص-س)
١	مؤشر مخاطر حقوق الملكية (أ)	٠.٩١١٨	٨.٣٠٨٠	٧.٣٩٦٢
٢	مؤشر مخاطر المديونية (ب)	٢.٩٩٥٧	٢.٨٤٩٠	(٠.١٤٧٦)
٣	مؤشر ربحية الموجودات الكلية (ج)	٠.٠٣٢٨	٠.٠٧٢٦	(٠.٠٣٩٨)
٤	مؤشر صافي ربحية الاستثمارات المالية الكلية (أ × ب × ج)	٠.٠٨٩٥٩٢٥١٩٧٢	١.٧١٨٤٠٥١١٩٢	١.٦٢٨٨١٢٥٩٩٤٨

المصدر : من اعداد الباحث استناداً الى المعلومات الواردة في الكشف رقم (١) وباستخدام طريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) نحصل على قيم انحرافات المتغيرات الثلاثة وعلى النحو الاتي:

$$\begin{aligned} \text{ح أ} &= \text{أ ص} \times \text{ب س} \times \text{ج س} - \text{أ س} \times \text{ب س} \times \text{ج س} \\ \text{ح أ} &= ٨.٣٠٨٠ \times ٢.٩٩٥٧ \times ٠.٩١١٨ - ٠.٣٢٨ \times ٢.٩٩٥٧ \times ٠.٠٣٢٨ \\ \text{ح أ} &= ٠.٨١٦٣٣٥٤٣٩٦٨ - ٠.٠٨٩٥٩٢٥١٩٧٢ \\ \text{ح أ} &= ٠.٧٢٦٧٤٢٩١٩٩٦ \end{aligned}$$

نلاحظ من أعلاه أن انحراف مخاطر حقوق الملكية (ح أ) كان موجباً وبمقدار ٠.٧٢٦٧٤٢٩١٩٩٦ في السنة الجارية ٢٠١٢ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١١، وهذا يعني ان قدرة المصرف (موضوع البحث) في استعمال جزء من أمواله كانت جيدة في مواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن الاستثمارات الكلية. بعبارة اخرى كانت حقوق الملكية تشكل ٩١.١٨% من الاستثمارات الكلية عام ٢٠١١ بوصفها سنة أساس ارتفعت الى ٨٣.٠٨% عام ٢٠١٢ السنة الجارية ، أي ثمانية اضعاف وذلك بسبب زيادة حقوق الملكية بالمقابل انخفاض قيمة الاستثمارات الكلية خلال مدة البحث

(راجع الكشف رقم (٣) لطفاً).

أما انحراف مؤشر مخاطر المديونية فيحسب بطريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) وفق المعادلة الاتية:-

$$\begin{aligned} \text{ح ب} &= \text{أ ص} \times \text{ب ص} \times \text{ج س} - \text{أ ص} \times \text{ب س} \times \text{ج س} \\ \text{ح ب} &= ٨.٣٠٨٠ \times ٢.٨٤٩٠ \times ٠.٣٢٨ - ٨.٣٠٨٠ \times ٢.٩٩٥٧ \times ٠.٠٣٢٨ \\ \text{ح ب} &= ٠.٧٧٦٣٥٩٣٣٧٦ - ٠.٨١٦٣٣٥٤٣٩٦٨ \\ \text{ح ب} &= (٠.٠٣٩٩٧٦١٠٢٠٨) \end{aligned}$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف مخاطر المديونية (ح ب) كان بالسالب بمقدار (٠.٠٣٩٩٧٦١٠٢٠٨) في السنة الجارية ٢٠١٢ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١١، وهذا يعني ان قدرة المصرف في استعمال الموجودات الكلية لا زالت جيدة رغم انخفاضها اذ كان مؤشر مخاطر المديونية في السنة الجارية ٢.٨٤٩٠ وهذا اقل بقليل عن السنة الأساس ٢٠١١ الذي كان ٢.٩٩٥٧ (لاحظ الكشف رقم(٣)).

اما مايخص انحراف ربحية الموجودات الكلية فتكون معادلته:-

$$\begin{aligned} \text{ح ج} &= \text{أ ص} \times \text{ب ص} \times \text{ج ص} - \text{أ ص} \times \text{ب ص} \times \text{ج س} \\ \text{ح ج} &= ٨.٣٠٨٠ \times ٢.٨٤٩٠ \times ٠.٠٧٢٦ - ٨.٣٠٨٠ \times ٢.٨٤٩٠ \times ٠.٠٣٢٨ \\ \text{ح ج} &= ١.٧١٨٤٠٥١١٩٢ - ٠.٧٧٦٣٥٩٣٣٧٦ \end{aligned}$$

ح ج = ٠.٩٤٢٠٤٥٧٨١٦

يلاحظ أن انحراف ربحية الموجودات الكلية كان بالموجب وبمقدار (٠.٩٤٢٠٤٥٧٨١٦) في السنة الجارية ٢٠١٢ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١١، وهذا يعني قدرة المصرف على تحقيق الأرباح الصافية من تشغيل موجوداته الكلية كانت جيدة، فقد كان مؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية في سنة الأساس ٢٠١١ بمقدار ٣.٢٨% ارتفع الى ٧.٢٦% في السنة الجارية ٢٠١٢ أي ارتفع بمقدار أكثر من الضعف بسبب زيادة صافي الربح بعد الضريبة بأكثر من نسبة الزيادة في الموجودات الكلية (وهذا ما يوضحه الكشف رقم (٣) لطفاً).

ويتفاعل انحرافات المؤشرات المالية الفرعية الثلاثة التي هي (مؤشر مخاطر الملكية ومؤشر مخاطر المديونية ومؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية) مجتمعة قد أثرت على انحراف ربحية الاستثمارات الكلية لصالح المصرف وحقت زيادة في الأرباح الصافية للاستثمارات الكلية بمقدار ١٦٢.٨٨% في السنة الجارية ٢٠١٢ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١١ وكما موضح ادناه

$$\text{الانحراف الكلي} = \text{ح أ} + \text{ح ب} + \text{ح ج} \\ = ٠.٧٢٦٧٤٢٩١٩٩٦ + (٠.٣٩٩٧٦١٠٢٠٨) + (٠.٩٤٢٠٤٥٧٨١٦) \\ \text{الانحراف الكلي} = ١.٦٢٨٨١٢٥٩٩٤٨$$

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا المحور إلى استعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال تحليل صافي ربحية الاستثمارات الكلية باستعمال (النموذج الرياضي التركيبي) بالتطبيق في مصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠١٢ المالية وذلك على النحو الآتي:-

أولاً: الاستنتاجات

من خلال التحليل لاحظ الباحث ارتفاع (هامش الأمان) في مؤشر مخاطر حقوق الملكية من ٠.٥٧٦٤ في سنة الأساس ٢٠١٠ إلى ٠.٩١١٨ في السنة الجارية ٢٠١١ (على الأساس الثابت) أما (على الأساس المتغير) فقد ارتفع (هامش الأمان) في مؤشر مخاطر حقوق الملكية من ٠.٩١١٨ في سنة الأساس ٢٠١١ إلى ٨.٣٠٨٠ في السنة الجارية ٢٠١٢، بسبب ارتفاع بسط المؤشر (حقوق الملكية)، وانخفاض مقام المؤشر (قيمة الاستثمارات الكلية خلال مدة البحث) أو أن نسبة الزيادة في البسط أكبر من نسبة الزيادة في المقام.

٢- على الرغم من انخفاض مؤشر المديونية (مؤشر الرفع المالي) من ٤.٢٨٣٨ في سنة الأساس ٢٠١٠ إلى ٢.٩٩٥٧ في السنة الجارية ٢٠١١ فإن المؤشر لا يزال جيداً، حيث شكلت الموجودات

الكلية في السنة الجارية ٢٠١١ ثلاثة أضعاف تقريباً من حقوق الملكية، أما على (الأساس المتغير) فقد انخفض مؤشر المديونية قليلاً عن ثلاثة أضعاف من حقوق الملكية في السنة الجارية ٢٠١٢ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١١، بسبب ارتفاع الموجودات الكلية بنسبة أقل من ارتفاع حقوق الملكية خلال (مدة البحث).

٣- انخفاض مؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية من ٢٢.٦٥% في سنة الأساس ٢٠١٠ إلى ٣.٢٨% في السنة الجارية ٢٠١١ (على الأساس الثابت) وهو مؤشر ضعيف. أما (على الأساس المتغير) فقد ارتفع مؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية من ٣.٢٨% في سنة الأساس ٢٠١١ إلى ٧.٢٦% في السنة الجارية ٢٠١٢. أي بدأ بالتحسن في سنة ٢٠١٢ الجارية وذلك بسبب زيادة البسط (صافي الربح بعد الضريبة) إلى أكثر من ضعفين مع زيادة بنسبة أقل للموجودات الكلية لنفس السنة.

٤- أثرت المؤشرات المالية الفرعية الثلاثة على المؤشر الرئيسي صافي ربحية الاستثمارات الكلية فقد كانت النتيجة للانحراف الكلي بزيادة أرباح الاستثمارات الكلية بنسبة ١٦٢.٨٨% في السنة الجارية ٢٠١٢ مقارنة بسنة الأساس ٢٠١١ .

٥- إن استعمال (النموذج الرياضي التركيبي) يعدّ إضافة علمية جديدة في تحليل القوائم المالية في العراق، وسوف يفيد حتماً أقسام المحاسبة المتناظرة وغيرها من الأقسام العلمية في كليات الإدارة والاقتصاد في الجامعات العراقية، فضلاً عن الوحدات الاقتصادية العاملة في القطاعات المختلفة والاجتماعية والباحثين والمهتمين في التحليل المالي والاقتصادي.

٦- على الرغم من تطور أرباح المصارف التجارية العراقية بشكل عام وملفت للنظر إلا أنها لم تساعد في تطوير ملاكات موظفيها العلمية والمهنية والتركيز على البنى التحتية لتلك المصارف ومواكبة التطور الهائل في المصارف العربية والعالمية المتقدمة.

٧- تتركز أنشطة المصارف التجارية العراقية بشكل عام على أعمال الصيرفة التجارية (التقليدية) ، كالإقراض قصير الأجل، والتسهيلات المصرفية الأخرى ... الى اخره بهدف تحقيق الأرباح السريعة بدلاً من توجيه المصارف التجارية العراقية نحو الأنشطة الاستثمارية التي تدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ؛ لتحقيق أهداف التنمية، وتطوير المجتمع العراقي ، وقد ساعد البنك المركزي العراقي بوضع القيود على أنشطة المصارف التجارية الاستثمارية التي لها علاقة بعملية تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في العراق.

ثانياً: التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث يوصي بالآتي:-

١. قيام البنك المركزي العراقي بتشديد الرقابة على أنشطة المصارف التجارية العراقية، والتدخل المباشر في توجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، والانفتاح على المصارف التجارية العربية، والإقليمية، والعالمية التي تدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من تجاربها في تحقيق أهداف التنمية، وتطوير المجتمع العراقي.
٢. قيام البنك المركزي العراقي بتخصيص نسبة معينة من أرباح المصارف التجارية العراقية سنوياً لدعم وتطوير البنى التحتية، والملاكات العلمية والمهنية المصرفية، وتمتين العلاقة مع الجامعات، ومراكز البحث العلمي العراقية، وتفسح المجال أمام العاملين بالمصارف التجارية لإكمال دراساتهم داخل العراق وخارجه.
٣. قيام البنك المركزي العراقي والإدارة العليا بالمصارف التجارية العراقية كافة في توجيه اهتمام المحاسبين، وتشجيعهم، وتقديم التسهيلات المختلفة لهم في تطوير مهاراتهم العلمية والتحليلية للقوائم المالية بإيفادهم إلى جامعات العالم المتقدمة ومراكز البحث العلمي والمصارف التجارية المتقدمة للاطلاع على أساليب التحليل المالي المتطورة بهدف الاستفادة منهم في إجراء الدراسات والأبحاث المصرفية في العراق.
٤. يرى الباحث أن ارتفاع (هامش الأمان) في مؤشر مخاطر الملكية العالي سواءً كان على الأساس الثابت أو المتغير هو تجميد للأموال الموجودة في المصرف التجاري ومن الضروري جداً توجيه هذه الأموال إلى الاستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل بدلاً من تعطيل تشغيلها بهذه النسب العالية، فضلاً عن استعمال أكبر قدر ممكن من الشفافية مع الباحثين والأكاديميين في الاطلاع ميدانياً على أعمال المصارف خدمة للقطاع المصرفي في العراق.
٥. على الرغم من انخفاض مؤشر مخاطر المديونية خلال فترة البحث إلا انه يعد مؤشراً جيداً من حيث كون الموجودات الكلية تشكل ثلاثة اضعاف حقوق الملكية تقريباً وعليه يفترض بإدارة المصرف في

اجراء التحليلات التفصيلية على المستويات الأدنى لمعرفة أسباب التغيرات التي تحصل في صافي ربحية الموجودات الكلية خدمة للمصرف والبحث العلمي.

٦. أثرت المؤشرات المالية الفرعية الثلاثة على المؤشر الرئيسي صافي ربحية الاستثمارات الكلية بعد أن كان هناك انخفاض في مستوى الأرباح الصافية للاستثمارات الكلية بمقدار ٤٦.٩% على الأساس الثابت الى زيادة في الأرباح الصافية للاستثمارات الكلية بمقدار ١٦٢.٨٨% على الأساس المتغير مما يتطلب التعاون من قبل ادارة المصرف والباحثين بدراسة هذه التغيرات والوقوف على أسبابها بكل شفافية ووضوح.

المصادر

أولاً: القوانين والتقارير السنوية

١. التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري (ش.م.خ) للمدة من ٢٠١٠ - ٢٠١٢.
٢. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٣. قانون البنك المركزي العراقي صادر بالأمر رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة).
٤. قانون المصارف العراقي رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤.
٥. وزارة المالية - مصرف الرافدين " دليل المعاملات المصرفية رقم (٢) " ، بغداد ، ١٩٨٤.

ثانياً: الكتب

١. ابن منظور، جمال الدين محمد ابن مكرم الأنصاري، " لسان العرب"، الجزء الرابع عشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ١٩٧٢.
٢. أبو زيد، محمد مبروك " التحليل المالي : شركات وأسواق مالية "، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٤.
٣. آل شبيب، د. دريد كامل، " الاستثمار والتحليل الاستثماري"، الناشر دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، عمان، ٢٠٠٩.
٤. حنان، رضوان حلوة، والبلداوي، نزار فليح: مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، جامعة عمان الأهلية، اثناء للنشر والتوزيع، طبعة عمان الأردن ، ٢٠٠٩.
٥. الحناوي، محمد صالح ومصطفى، نهال فريد والعبد ، جلال إبراهيم، تقييم الأسهم والسندات : مدخل الهندسة المالية، مكتبة الجامعة الحديثة ، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٦. حنفي ، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام " الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" ، السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية والتطبيقية - البنوك العربية " ، الدار الجامعية ، الإبراهيمية - الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٧. حنفي عبد الغفار " استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٨. سلام، عماد صالح " البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية" اتحاد المصارف العربية ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥.
٩. السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار الدين " النقود والمصارف والأسواق المالية " ، ط ١ ، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ٢٠٠٤.
١٠. شموط، و مروان، د. مروان ، د. عبود كنجو" الناشر الشركة العربية للتسويق والتوريدات " جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
١١. عبد الجواد، محمد عوض والشذيفات، علي إبراهيم، " الاستثمار في البورصة : أسهم / سندات أوراق مالية "، ط ١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ٢٠٠٦.
١٢. العلاق، بشير عباس " إدارة المصارف : مدخل وظيفي " الناشر جامعة التحدي ، ٢٠١٠.

١٣. قاسم، منى " دليل الاستثمار في البورصة المصرية والبورصات العربية " ، ط١، الدار المصرية واللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٤. مطر، محمد، إدارة الاستثمار : الإطار النظري، والتطبيقات العملية" الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦.
١٥. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات " الإطار النظري والتطبيقات العملية " ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الخامسة، عمان الأردن، ٢٠٠٩.
١٦. النجفي، حسن، " معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية" ، دار واسط / طبعة الدار العربية بغداد ١٩٨٢.

ثالثاً: الدوريات

١. الفضل، مؤيد ورشيد صالح عبد الرضا " تقويم كفاءة الاستثمار في الأسهم المتداولة في سوق بغداد للأوراق المالية " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد ٦ ، العدد ٨١، ١٩٩٩.
٢. الصائغ، محمد جبار وراضي فاضل، " دور قطاع استثمارات سوق العراق للأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد ٢ ، العدد ٨، السنة ٢، ٢٠٠٧.

رابعاً: المنشورات على الإنترنت

١. جمال، الأطرش وسيساوي، طارق وبو عاملي، ياسين ، " البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال الزبائن "، جامعة منتوري / قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥. <http://irtid.hooxs.com/t63514-topic>
٢. صالح، زهرة حميد وعبد الرؤوف ، وجدان، ومنى، حنان عبد حسن " تقويم الاستثمارات المصرفية لدى مصرف الرافدين والرشد للفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ " ، ٢٠٠٩.

خامساً: الرسائل والأطاريح

١. حمد، منى كامل " المحاسبة عن الاستثمارات في المصارف التجارية وفق القواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية الدولية – دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط (العراقي للاستثمار) "، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٢. الحسيني، همام عبد الوهاب هادي، " أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي – دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية، والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص، ماجستير إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، ٢٠١٠.
٣. سبحانة، مصطفى إبراهيم علي ، " تقييم العوامل المؤثرة على المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية الأردنية – دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية " ، اطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٦.
٤. التميمي، سري قاسم محمد ، " تقويم أداء الاستثمارات في شركات التأمين باستخدام منهج التحليل المالي، بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية العراقية العامة" دبلوم في المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٠.

ساساً: المصادر الأجنبية

- 1- Baumal, William J & Blinder, Alan S., "Economics: Principles and Pplicy", 9th Ed, Dryten Press, 2003.
- 2- Beccalli, elena " Does IT Investment improve bank performance, Evidence frame Europe" Working paper, Journal of Banking & Finance, 2006.
- 3- Bednarski, Lech : Wielkie Organizacje Gospodarcze, (Analiza Ekonomiczna), panstwowe wydawnictwo Ekonomiczne, Warszawa, 1999.
- 4- Bodie & Athers, " Investments " 7th Ed, Mc Grew- Hill, 2008.
- 5- Hirt, Geoffrey A., Block, "Stanley M., Fundament of Investment Management" , 7th ed, Mोगraw – Hill, USA, 2003.
- 6- Kasprzak, Tedeusz : Analize Dziatalnosci Systemow Ekonomicznych, Panstwowe, Warszawa, 1999.
- 7- Kobeissi, Nada, " Ownership structure & Bank Performance" Evidence from the middle East & North Africa", Long island University , 2005.
- 8- Mayer, J.S. & Aliber, R.2. " Money Banking and the Economy" U.S.A, 1084.
- 9- Mclaney E .J , Business Finance : Theort and Practice , FT Prentice Hall, 5th ed, U.K London, 2000.
- 10- Reaz, Masrur M, " linking corporate Governance & Bank Performance : Evidence from Bangladesh", North south university, Bangladesh, 2005.
- 11- Rose, Peter S., " Commercial Bank Management", 4th Ed, McGraw Hill, 1999.
- 12- Shapiro, Edward, "Macro Economic Analysis " Harcourt Brac Jovanovich, Americas , New york, 3ed , 1974.
- 13- Wasniewski, Tadeusz: Metody Analizy Finansowej W Przedsiębiorstwie, Panstwowe W Wydawnictwo Ekonomiczne, Warszawa, 1999.
- 14- Winger, Bernard J. & Frasca, Ralph, Investments: "Lnteroduction to analysis and Planning" 3rd Ed, Prentice – Hall, Lnc, 1995.